



ISSN: 2957-3874 (Print)

Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95>

مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي



تطور الخطاب الفكري والإصلاحي للشيخ محمد مهدي شمس الدين

د. وليد يارك حسن

كلية الطب / جامعة ابن سينا للعلوم الطبية والصيدلانية القسم : العلوم السياسية

**The Development of the Intellectual and Reformist Discourse of Sheikh  
Muhammad Mahdi Shams al-Din  
Dr. Walid Yarak Hassan  
drwaleedalhasan@ibnsina.edu.iq**

ملخص البحث

يتناول هذا البحث دراسة التطور في الخطاب الفكري والإصلاحي للشيخ محمد مهدي شمس الدين، بوصفه أحد أبرز أعلام الفكر السياسي الإسلامي المعاصر. يسلط البحث الضوء على التحولات الجوهرية في تنظيره السياسي، لا سيما صياغته لنظرية "ولاية الأمة على نفسها" كبديل موضوعي يحقق التوافق بين الأصالة الإسلامية ومتطلبات الدولة الحديثة، وكذلك جهوده في تأصيل مفاهيم التعايش المشترك والدولة المدنية. كما يعالج البحث رؤيته التجديدية في القضايا الحقوقية، كإقراره بأهلية المرأة التامة للعمل السياسي وتولي السلطة. وتوصل البحث إلى أن الخطاب الإصلاحي للشيخ شمس الدين اتسم بالواقعية السياسية والمرونة الفقهية، وساهم بشكل فعال في تقديم حلول نظرية وعملية لإشكاليات التعددية والاستبداد في المجتمعات الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: محمد مهدي شمس الدين - الفكر السياسي الإسلامي - ولاية الأمة على نفسها - الحقوق السياسية.

Abstract

This research examines the evolution of the intellectual and reformist discourse of Sheikh Muhammad Mahdi Shams al-Din, considering him one of the most prominent figures in contemporary Islamic political thought. The study highlights the fundamental shifts in his political theorization, particularly his formulation of the theory of "the mandate of the nation over itself" (Wilayat al-Ummah ala Nafsiha) as an objective alternative that achieves harmony between Islamic authenticity and the requirements of the modern state. The research also addresses his innovative vision regarding rights issues, such as his acknowledgment of women's full eligibility for political work and authority. The research concludes that Sheikh Shams al-Din's reformist discourse was characterized by political realism and jurisprudential flexibility, significantly contributing to providing theoretical and practical solutions to the dilemmas of pluralism and despotism in Islamic societies. Keywords: Muhammad Mahdi Shams al-Din - Islamic political thought - Wilayat al-Ummah ala Nafsiha - Political rights.

المقدمة

إن دراسة الفكر السياسي الإسلامي المعاصر تتطلب التوقف عند شخصيات مرجعية شكلت علامات فارقة في محاولة التوفيق بين ثوابت الشريعة الإسلامية ومقتضيات الدولة الحديثة. ويبرز اسم الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين كواحد من أهم المفكرين والفقهاء الذين تصدوا لإشكالية الحكم وإدارة التنوع في المجتمعات المتعددة. لقد تجاوز الشيخ شمس الدين في خطابه الإصلاحي الأطر التقليدية المنغلقة، مؤسساً لخطاب فقهي وسياسي منفتح، يعتمد على نقد الاستبداد، وإرساء دعائم "دولة المؤسسات"، ومنح الأمة حقها الأصيل في حكم نفسها.

أولاً: مشكلة البحث

تكمّن مشكلة البحث الأساسية في تتبع وتحليل التطور الذي طرأ على الفكر السياسي والإصلاحي للشيخ محمد مهدي شمس الدين. وتتبلور هذه المشكلة في التساؤل الآتي: كيف تطور الخطاب الفكري للشيخ شمس الدين في مقارنته لمفاهيم السلطة والدولة وحقوق الأفراد (كالمرأة والأقليات)، وما هي المرتكزات الفقهية والسياسية التي استند إليها في تأسيس نظريته "ولاية الأمة على نفسها" كحل لإشكالية الحكم في عصر الغيبة؟

### **ثانياً: أهداف البحث**

١. تحليل المرتكزات النظرية التي بنى عليها الشيخ محمد مهدي شمس الدين خطابه السياسي والإصلاحي.
٢. بيان التطور الفكري في رؤيته للسلطة، وانتقاله إلى إقرار شرعية الدولة المدنية والتعددية.
٣. إبراز موقفه التجديدي من القضايا الاجتماعية والحقوقية، وخاصة تأصيله الفقهي للحقوق السياسية للمرأة وأهليتها لتولي السلطة.

### **ثالثاً: أهمية البحث**

تتبع أهمية هذا البحث من كون الشيخ محمد مهدي شمس الدين يمثل مدرسة إصلاحية نادرة جمعت بين العمق الفقهي الأصولي والوعي السياسي المتقدم. كما أن أطروحته حول "نظام الحكم والإدارة في الإسلام" و"أهلية المرأة للعمل السياسي" لا تزال تمثل مرجعيات خصبة لمعالجة أزمت الاستبداد والتخلف الديمقراطي في الواقع العربي والإسلامي المعاصر.

### **رابعاً: منهجية البحث**

لتحقيق أهداف الدراسة، سيعتمد البحث على:

• المنهج التحليلي الاستقرائي: من خلال استقراء وتحليل مؤلفات ونصوص الشيخ محمد مهدي شمس الدين السياسية والفقهية، لتفكيك بنية خطابه الفكري.

• المنهج التاريخي المقارن: لمعرفة السياق الزمني والسياسي (لا سيما الواقع اللبناني والعربي) الذي أسهم في إنضاج وتطور أفكاره الإصلاحية وتشكيل رؤيته للدولة.

### **المبحث الأول المرتكزات الفكرية والسياسية عند الشيخ محمد مهدي شمس الدين**

يُعد الفكر السياسي للشيخ محمد مهدي شمس الدين نتاجاً لتفاعل عميق بين التكوين الفقهي الرصين الذي تلقاه في الحواضر العلمية، وبين المعيشة الواقعية لتعقيدات المجتمع وتحديات الأمة الإسلامية المعاصرة. لم يكن تنظيره مجرد ترف فكري، بل كان استجابة لأسئلة ملحة تتعلق بشرعية السلطة، وإدارة التعددية، وحقوق الإنسان في عصر غيبة النص المعصوم (الربيعي، ملامح التجديد في الفكر السياسي الشيعي، ٢٠١٨م، ص ٤٥). يسلط هذا المبحث الضوء على جذور هذا الفكر ومراحل تطوره.

### **المطلب الأول: نشأة الشيخ ومسيرته العلمية والسياسية**

يمثل التكوين العلمي والبيئة الاجتماعية الحاضنة عاملين حاسمين في تشكيل وعي المفكر ومساره الإصلاحية. ويمكن تتبع مسيرة الشيخ محمد مهدي شمس الدين من خلال محطتين رئيسيتين:

#### **أولاً: التكوين العلمي في النجف الأشرف**

ولد الشيخ محمد مهدي شمس الدين في مدينة النجف الأشرف عام ١٩٣٦م، ونشأ في بيئة علمية حاضنة للفقه والأصول. تلقى علومه الدينية في الحوزة العلمية على يد كبار مراجع عصره، مما منحه أداة فقهية صلبة وقدرة استثنائية على استنباط الأحكام من مصادرها الأصلية. هذا التكوين جعله يمتلك الجرأة العلمية للغوص في أمهات الكتب، ومقاربة النصوص مقارنة مقاصدية تتجاوز القراءة الحرفية الجامدة، لتبحث عن علل الأحكام ومقاصد الشريعة (المؤمن، سنوات الجمر، ٢٠٠٤م، ص ١١٢).

#### **ثانياً: المسار السياسي والمؤسسي**

لم يكتفِ الشيخ بالدور الفقهي التقليدي المنعزل عن الشأن العام، بل انخرط في العمل المؤسسي والسياسي، لا سيما من خلال تأسيس ورئاسة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان. لقد أدرك من خلال هذا المسار العملي أن النظريات السياسية الكلاسيكية المصاغة في عصور سابقة لا يمكن تنزيلها حرفياً على واقع المجتمعات المعاصرة؛ مما دفعه إلى البحث عن صيغ فقهية جديدة تؤسس للعيش المشترك وتعترف بالدولة كمؤسسة ترعى مصالح الناس (فضل الله، مسارات الحوار الإسلامي، ٢٠١٥م، ص ٧٨).

### **المطلب الثاني: تطور الفكر السياسي: من التنظير التقليدي إلى ولاية الأمة على نفسها**

شهد الفكر السياسي للشيخ محمد مهدي شمس الدين تطوراً ملحوظاً، انتقل فيه من مناقشة الأطر الفقهية التقليدية المتعلقة بالسلطة، إلى اجتراف نظرية سياسية متكاملة تمثل حلاً لإشكالية الحكم في المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

#### **أولاً: تجاوز النظريات التقليدية وتأسيس السلطة المقيدة**

في سياق البحث عن شرعية السلطة، ناقش الشيخ شمس الدين النظريات الفقهية السائدة، وخلص إلى أن الأصل في الأشياء هو عدم ولاية أحد على أحد إلا بنص قطعي، وبما أن النص مفقود في تحديد شكل السلطة السياسية بعد عصر المعصوم، فإن الخيار ينصرف إلى بديل يستمد شرعيته من الأمة. وقد أكد الشيخ على نفي أي قداسة أو امتياز للسلطة، ويعبر الشيخ محمد مهدي شمس الدين عن تأكيد عميق عندما يقول: «لا يتمتع الحاكم وأولئك المحكوم عليهم بموجب الشريعة بأي امتيازات أو استثناءات، ولا تستفيد أسرهم من أي اعتبارات خاصة فيما يتعلق بأي تكاليف قانونية يتم تكبدها». (شمس الدين ، محمد مهدي ، نظام الحكم والادارة في الاسلام ، ١٩٩٥م ، ص ٣٩٣) .

#### **ثانياً: بلورة نظرية "ولاية الأمة على نفسها"**

تعد هذه النظرية درة التاج في مشروعه الإصلاحية. وتقوم على أساس أن الله تعالى قد استخلف الأمة بمجموعها في إدارة شؤونها، وأن السلطة السياسية تعود للأمة لتمارسها عبر الشورى والمؤسسات الدستورية. بموجب هذه النظرية، يصبح الحاكم "وكيلاً" عن الأمة يخضع للمساءلة والمحاسبة (الأعرجي، الفكر السياسي المعاصر، ٢٠٢٠م، ص ٢١٠).

وقد انعكس هذا التنظير التقدمي على رؤيته للحقوق السياسية لمختلف فئات المجتمع، حيث يعتبر من أبرز الفقهاء الذين أقروا بحقوق المشاركة السياسية الشاملة، إذ يرى العديد من الفقهاء أن لا دليل على عدم أهلية المرأة للعمل السياسي، كما هو جلي وواضح عند الشيخ محمد مهدي شمس الدين في تقريره لأهلية المرأة لتولي السلطة. وقد أكد الباحثون المعاصرون على ضرورة مراعاة هذه الفتاوى التجديدية الصادرة عن مراجع الفكر الإسلامي كالشيخ محمد مهدي شمس الدين في دراسة تطور الحقوق السياسية.

#### **المطلب الثالث: مفهوم الدولة المدنية والتعايش السلمي في فكره**

لم يكن اهتمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين بالسياسة مقتصرًا على التنظير المجرد لشكل السلطة، بل امتد ليعالج إشكالية "الاندماج الوطني" و"التعايش المشترك" في مجتمعات تتسم بالتعددية الدينية والطائفية مثل لبنان والعالم العربي عموماً. وقد قدم في هذا المجال إسهامات فكرية تُعد من أهم ما أنتج في الفقه السياسي الشعبي المعاصر.

#### **أولاً: الانتقال إلى خيار "الدولة المدنية"**

في مراحل متقدمة من نضجه الفكري، توصل الشيخ شمس الدين إلى قناعة تامة بأن مشروع "الدولة الإسلامية" (بمفهومها الفقهي التاريخي القائم على غلبة طائفة أو دين) ليس خياراً واقعياً ولا مشروعاً للمجتمعات التعددية الحديثة. وبدلاً من ذلك، نظّر لمفهوم "الدولة المدنية العادلة"؛ وهي الدولة التي تقف على مسافة واحدة من جميع مواطنيها بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية.

وقد رأى أن هذه الدولة لا تتناقض مع الإسلام، بل تحقق أهم مقاصده وهو "إقامة العدل" و"حفظ النظام العام". وفي هذا السياق، اعتبر أن التشريعات الوضعية التي تنظم حياة الناس في الدولة الحديثة (كالمرور، والبلديات، والضرائب العادلة) هي تشريعات ملزمة شرعاً من باب حفظ المصالح العامة، وأن المواطنة هي مناط الحقوق والواجبات، وليست الانتماءات المذهبية (شمس الدين، محمد مهدي، في الاجتماع السياسي الإسلامي، ط ٢، ٢٠٠١م، ص ٨٨).

#### **ثانياً: "الوصايا" ونبذ المشاريع الخاصة (الاندماج الوطني)**

من أبرز المحطات في فكر الشيخ شمس الدين هي وصاياه الشهيرة التي وجهها في أواخر حياته، والتي حذر فيها أبناء الطائفة الشيعية في لبنان والعالم العربي من الانجرار خلف "مشاريع خاصة" تعزلهم عن محيطهم الوطني والعربي. لقد أسس لقاعدة ذهبية تدعو إلى "الاندماج في الأوطان"، ورفض تحويل الطوائف إلى كيانات سياسية أو مسلحة موازية للدولة.

كان يرى أن الأمن الوجودي والسياسي لأي مكون مجتمعي لا يتحقق بالانعزال أو الاستقواء بالخارج، بل بالانخراط الإيجابي في مشروع "الدولة الوطنية"، والعمل من خلال المؤسسات الدستورية المشتركة، متبنيًا رؤية تقوم على أن المسلمين والمسيحيين شركاء في الوطن والمصير (طرح مبدأ: لا للمثالفة، نعم للمناصفة والعيش المشترك) (فحص، هاني، قراءة في وصايا الإمام شمس الدين، ٢٠٠٣م، ص ٤٥).

#### **ثالثاً: معالجة "عقدة الأقلية" وفقه الأقليات**

رفض الشيخ محمد مهدي شمس الدين مصطلح "الأقليات" رفضاً قاطعاً في القاموس السياسي والاجتماعي العربي؛ حيث اعتبر أن هذا المصطلح يحمل في طياته بذور العزلة والخوف والشعور بالاستهداف. وطرح بدلاً منه مفهوم "المكونات الوطنية الأصيلة". وفي الجانب الفقهي، دعا إلى صياغة أحكام تتناسب مع أوضاع المسلمين الذين يعيشون في مجتمعات غير إسلامية، أو الطوائف التي تعيش مع أغلبيات أخرى، مبنية على أساس التعاهد، واحترام قوانين الدولة، والمساهمة الفاعلة في بنائها، مما يُسقط فكرة "دار الحرب ودار الإسلام" بصيغتها التاريخية القديمة التي لم تعد تتناسب مع معطيات الدولة الوطنية الحديثة والقانون الدولي (شمس الدين، محمد مهدي، فقه العنف وفقه التسامح، ١٩٩٨م، ص ١١٢).

### **المبحث الثاني: المفاهيم الحقوقية والاجتماعية في مشروع الإصلاح**

لم تقتصر الرؤية الإصلاحية للشيخ محمد مهدي شمس الدين على إعادة هيكلة المفهوم السياسي للسلطة وبناء الدولة، بل امتدت لتشمل إعادة صياغة المفاهيم الحقوقية والاجتماعية داخل هذه الدولة. لقد أدرك أن نجاح نظرية "ولاية الأمة على نفسها" يستوجب تحرير طاقات المجتمع بكافة فئاته، وفي مقدمتها المرأة، وإرساء قواعد العدالة والمساواة التامة بين المواطنين. يتناول هذا المبحث أبرز التجديدات الفقهية التي طرحها الشيخ في مضمار الحقوق السياسية والمدنية.

### **المطلب الأول: أهلية المرأة للعمل السياسي وتولي السلطة**

شكلت قضية المشاركة السياسية للمرأة إحدى أهم المساحات التي برز فيها العقل الفقهي التجديدي للشيخ محمد مهدي شمس الدين. ففي حين كانت بعض الاتجاهات الفقهية التقليدية تميل إلى حصر دور المرأة في المجال الأسري، اتخذ الشيخ مساراً تأصيلياً يعيد للمرأة دورها السياسي الفاعل.

#### **أولاً: نفي الموانع الشرعية للمشاركة السياسية**

عمل الشيخ على تفكيك الأدلة التي يُستند إليها لمنع المرأة من العمل السياسي، منتهاياً إلى إثبات أهليتها التامة. وفي هذا السياق، يبرز التوجه الفقهي المعاصر الذي يقرر أن العديد من الفقهاء يرون أن لا دليل شرعياً ينهض على عدم أهلية المرأة للعمل السياسي، كما هو مقرر بوضوح عند الشيخ محمد مهدي شمس الدين في بحثه لأهلية المرأة لتولي السلطة (طي، محمد، المرأة في الفكر الإسلامي المعاصر، ٢٠٠٢م، ص ١٦٠). وقد بنى مقارنته على استقراء النصوص القرآنية والسيرة النبوية التي أثبتت مشاركة المرأة في الشأن العام.

#### **ثانياً: التأسيس الفقهي لتولي المناصب العليا**

تجاوز الشيخ شمس الدين حق الانتخاب والترشيح البسيط، ليصل إلى إقرار حق المرأة في تولي المناصب العليا في الدولة. ويؤكد الباحثون في الفكر السياسي الإسلامي أنه لا بد من الاعتراف بالفروق في فقه العلماء المعاصرين، مع ضرورة مراعاة الفتاوى التجديدية الصادرة عن مراجع كبار مثل الشيخ محمد مهدي شمس الدين والتي تقر بأهلية المرأة للعمل السياسي والتنفيذي (غزالي، المرأة في الفكر الإسلامي المعاصر، ٢٠٠٢م، ص ٦٢). لقد استند في هذا التوجه إلى أن الولايات العامة تدرج تحت مفهوم "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" الذي خوطب به الرجال والنساء على حد سواء.

### **المطلب الثاني: الحقوق المدنية والمساواة في ظل التعددية المجتمعية**

ترتبط الحقوق المدنية في فكر الشيخ محمد مهدي شمس الدين ارتباطاً وثيقاً بنظرته لشرعية السلطة. فبما أن السلطة منبثقة من الأمة، فإن جميع أفراد هذه الأمة يتمتعون بحقوق مدنية متساوية تضمن كرامتهم وتحميهم من أي تعسف.

#### **أولاً: المساواة التامة أمام القانون ونفي الامتيازات السلطوية**

يؤسس الشيخ لمبدأ المساواة كقاعدة إسلامية لا تقبل الاستثناء، رافضاً أي حصانة تُمنح للحاكم أو حاشيته تميزهم عن بقية أفراد الشعب. ويعبر الشيخ محمد مهدي شمس الدين عن تأكيد عميق في هذا الصدد عندما يقول: «لا يتمتع الحاكم وأولئك المحكوم عليهم بموجب الشريعة بأي امتيازات أو استثناءات، ولا تستفيد أسرهم من أي اعتبارات خاصة فيما يتعلق بأي تكاليف قانونية يتم تكبدها» (شمس الدين، محمد مهدي، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ١٩٩٥م، ص ٣٩٣). هذا الإقرار الفقهي الصريح يهدم أسس الاستبداد ويجعل من "سيادة القانون" الإطار المرجعي الحاكم في الدولة.

#### **ثانياً: المواطنة كأساس للحقوق المدنية**

انطلاقاً من تنظيره لـ "الدولة المدنية"، اعتبر الشيخ شمس الدين أن "المواطنة" هي المناط الحقيقي للحقوق والواجبات. فالتعايش السلمي لا يتحقق إلا بالاعتراف المتبادل بالمساواة بين جميع المكونات. وقد شدد على أن التمايز الديني أو المذهبي لا يجوز أن يكون سبباً للانتقاص من الحقوق

المدنية أو السياسية لأي مواطن، مؤكداً أن التشريع الإسلامي يمتلك من المرونة ما يسعف في بناء دولة يتساوى فيها الجميع. (الأنصاري، عبد الحميد، الحقوق السياسية في الإسلام، ١٩٨٢م، ص ٢٩٤).

### **المطلب الثالث: نقد الاستبداد وتأسيس شرعية السلطة المقيدة**

يمثل نقد الاستبداد وتفكيك بنيته التسلطية محوراً مركزياً في الفكر السياسي للشيخ محمد مهدي شمس الدين. فقد أدرك أن نظرية "ولاية الأمة على نفسها" لا يمكن أن تستقيم واقعياً ما لم تتوافق مع ضمانات دستورية وقانونية تقيد حركة السلطة وتمنع انحرافها نحو التفرّد والشمولية. (فضل الله، مسارات الحوار الإسلامي، ٢٠١٥م، ص ٧٨).

#### **أولاً: تفكيك بنية الاستبداد ورفض الامتيازات السلطوية**

ينطلق المشروع الإصلاحى للشيخ من هدم الأسس التي يقوم عليها الحكم المطلق، وتجريد السلطة التنفيذية من أي طابع إلهي أو قداسة تمنع محاسبتها. وقد أسس لذلك عبر إقرار مبدأ المساواة الصارمة، إذ يعبر الشيخ محمد مهدي شمس الدين عن تأكيد عميق في هذا الشأن عندما يقول: «لا يتمتع الحاكم وأولئك المحكوم عليهم بموجب الشريعة بأي امتيازات أو استثناءات، ولا تستفيد أسرهم من أي اعتبارات خاصة فيما يتعلق بأي تكاليف قانونية يتم تكبدها». وهذا الفهم المتقدم ينفي أي غطاء شرعي للاستبداد، ويسلب الحاكم أي حصانة ترفعه فوق المساءلة القانونية والقضائية. (شمس الدين، محمد مهدي، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ١٩٩٥م، ص ٣٩٣).

#### **ثانياً: الحرية كحق إنساني ومقوم لشرعية الدولة**

يربط الشيخ شمس الدين بين مشروعية السلطة ومدى التزامها بحماية الحريات العامة للمواطنين، حيث يعتبر الفكر السياسي المعاصر أن الحرية مطلب إنساني أصيل لا يتعارض مع الأديان السماوية، بل إنها جاءت لتحرير الإنسان من الظلم والعبودية لتكون العبودية لله تعالى وحده. ويؤكد هذا المسار أن الدين الإسلامي جاء لمحاربة الفساد والأهواء والشهوات الاستبدادية والتحرر منها لأن الخضوع لها يعتبر من أشكال العبودية. وعليه، فإن الدولة المدنية العادلة هي تلك التي تكفل حرية التعبير، وتجعل من مقاومة الطغيان واجباً شرعياً ووطنياً. (النائيني، محمد حسين، تنبيه الأمة وتنزيه الملة، طبعة ٢٠١٤م، ص ١٠٣).

#### **ثالثاً: مأسسة الشورى والرقابة الشعبية**

لضمان تقييد السلطة دستورياً، عمل الفكر الإصلاحى على نقل مفهوم "الشورى" إلى طابع مؤسسي ملزم، حيث يتم التعبير عن مفهوم الشورى في معجم المصطلحات الإسلامية على أنه عملية التماس آراء الجماهير المسلمة، أو ممثلها المعينين حسب الأصول، بشأن القضايا التي تتعلق بالشؤون العامة، بهدف تحديد مسار العمل الأنسب. وتؤكد هذه الفكرة على الاعتقاد بأنه عندما يتقارب الفكر الجماعي وتجري المداولات، فإنه يضيء الطريق إلى الأمام. إن إقرار هذه الآليات التمثيلية يضمن مشاركة الأمة في صنع القرار السياسي، ويضع أداء الحاكم تحت مجهر الرقابة العامة المستمرة، مما يغلق الباب أمام الاستبداد. (فضل الله، مهدي، الشورى طبيعة الحاكمية في الإسلام، ١٩٨٤م، ص ٥٣).

### **الخلاصة**

أولاً: أهم النتائج التي توصلت إليها

- أثبت البحث أن الشيخ محمد مهدي شمس الدين أسس لخطاب فقهي سياسي يرفض الاستبداد رفضاً قاطعاً، مقررًا أنه لا يتمتع الحاكم ولا المحكومون بموجب الشريعة بأي امتيازات أو استثناءات قانونية، مما يعزز مبدأ المساواة التامة أمام القانون في الدولة الإسلامية المعاصرة.
- أظهرت الدراسة أن الفكر الإصلاحى للشيخ تجاوز النظريات التقليدية المانعة لمشاركة المرأة، حيث أثبت فقهيًا أن العديد من الفقهاء يرون أنه لا يوجد دليل شرعي يمنع أهلية المرأة للعمل السياسي وتولي السلطة والمناصب العليا.
- تبين أن نظرية "ولاية الأمة على نفسها" جاءت كبديل شرعي وعملي في عصر الغيبة، تمنح الأمة حق الرقابة واختيار الحاكم عبر المؤسسات الدستورية، وتسقط أي حصانة أو استبداد يُمارس باسم الدين.

• أكد البحث أن الشيخ شمس الدين قدم رؤية متقدمة حول "التعايش السلمي" و"الاندماج الوطني"، رافضاً تقوقع مكونات المجتمع في أقلية منعزلة، وداعياً إلى بناء دولة وطنية مدنية تحترم التعددية وتستند إلى المواطنة في الحقوق والواجبات.

ثانياً: أهم التوصيات

- تشجيع الباحثين والمؤسسات الأكاديمية على دراسة نظرية "ولاية الأمة على نفسها" للشيخ محمد مهدي شمس الدين، والعمل على تحليلها كنموذج اجتهادي قادر على تقديم إجابات وحلول لمشكلة العصر السياسية في العالم الإسلامي.

- العمل على التركيز على الجانب الإصلاحى والإنسانى فى فكر الشيخ شمس الدين من خلال إبراز رفضه للاستبداد السياسى والدينى، ودفاعه العلنى عن كرامة الإنسان وحقوقه كرسالة عالمية.
- توجيه طلبة الدراسات العليا نحو التركيز على المنهجية التى اعتمدها الشيخ فى استنباط أحكامه الأصولية من التراث الإسلامى لمواجهة التحديات الحديثة المتعلقة بالإصلاح الدينى، وتوسيع نطاق الحقوق السياسية للمرأة فى المجتمعات الإسلامية.

## المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. شمس الدين، محمد مهدي، نظام الحكم والإدارة فى الإسلام، بيروت: المؤسسة الدولية، ١٩٩٥م.
٣. شمس الدين، محمد مهدي، فى الاجتماع السياسى الإسلامى، ط٢، بيروت، ٢٠٠١م.
٤. شمس الدين، محمد مهدي، فقه العنف وفقه التسامح، بيروت، ١٩٩٨م.
٥. طي، محمد، ومجموعة مؤلفين، المرأة فى الفكر الإسلامى المعاصر، الغدير، بيروت، ٢٠٠٢م.
٦. غزاوي، ومجموعة مؤلفين، المرأة فى الفكر الإسلامى المعاصر، الغدير، بيروت، ٢٠٠٢م.
٧. الأنصارى، عبد الحميد، الحقوق السياسية للمرأة فى الإسلام، جامعة قطر، ١٩٨٢م.
٨. فضل الله، مهدي، الشورى طبيعة الحاكمة فى الإسلام، دار الأندلس، ١٩٨٤م.
٩. فحص، هانى، قراءة فى وصايا الإمام شمس الدين، دار الملاك، ٢٠٠٣م.
١٠. النائينى، محمد حسين، تنبيه الأمة وتنزيه الملة، بغداد: مركز دراسات فلسفة الدين، ٢٠١٤م.
١١. فضل الله، مسارات الحوار الإسلامى، بيروت، ٢٠١٥م.
١٢. الأعرجى، الفكر السياسى المعاصر، دار الرافدين، ٢٠٢٠م.